

لا نُبعد إذا قلنا إن القاضي عياضاً - رحمه الله - يكاد أن يكون أشهر الأعلام في تاريخنا العلمي على الإطلاق ، فقد طارت شهرته في عصره وبعده عصره بالمغرب والمشرق على السواء ، وكتب الذبوع - بحق - لمؤلفاته ، ورزق بعضها - كالشفا - من الحظوة و « السر » ، وحسن القبول والتلقي لدى الخواص والعوام ما لم يُرزقه - فيما نحسب - مؤلف مغربي آخر ، آية ذلك هذه النسخ الخطية - من الشفا - التي تزخر بها الخزائن في كل مكان . وان من الأعلام من تسمو بسببهم أوطانهم ، وتذكر بفضلهم بلدانهم ، وهذه حال قاضينا عياض الذي قيل فيه : « لولا عياض لما ذكر المغرب » .

ومن هنا كان من المتوقع أن تؤلف في القاضي عياض «سيرة» أو أكثر من سيرة للتعريف بأحواله وبسيط أخباره وعرض آثاره وأعماله . بيد أن ما انتهى إلينا في هذا الشأن يُعدّ يسيراً بالنسبة إلى ما كنا نتوقع ، وبالنظر إلى ما يستحقّه عياض ، فنحن لا نعرف من التأليف المفردة في سيرة هذا «العالم القرد» الا مؤلّفين :

أولهما من عمل ولده أبي عبد الله محمد ، وهو هذا الذي ننشره اليوم لإحياء لذكرى عياض من جهة وإنصافاً لحقّ ولده محمد من جهة ثانية .

وثانيهما هو « ازهار الرياض ، في أخبار عياض » لشهاب
لدين أحمد بن محمد المقرئ الذي حَصَّ بالتأليف — خلال القرن
لحادي عشر — علمين كبيرين اصبحا محورين للثقافة المغربية
الأندلسية وهما عياض وابن الخطيب .

وقد كان حرياً بالقاضي عياض — رحمه الله — ان يكتب
سيرته — كما صنع كثير من الأعلام في المشرق والمغرب — ولكن
يدو ان ثمة مانعاً أو موانع صرفته عن التعريف بنفسه ، على أنه
نفي بتدوين جانب من جوانب سيرته ، واهتم بتقييد فترة من فترات
حياته — بطريقة غير مباشرة — وذلك في كتابه المعروف باسم
« الغنية » فهو عبارة عما يسمّى بالبرنامج والفهرست والمشيخة ،
عرّف فيه بأشياخه الذين أخذ عنهم قراءةً وسماعاً ومناولةً وإجازةً
يمنّ كتب اليه ممن لم يلقه ، وذكر فيه — كما يقول في مقدّمته —
« من خبر كل واحد منهم ما يعطي الحال وفقه بطرف من الاختصار
والإيجاز ، بحكم ما أدت إليه الحال من الرحلة والانحياز » .

وقد كانت « الغنية » من المصادر الأولية التي رجع إليها ولدُ
القاضي عياض عند تأليف كتابه هذا الذي تقدّم له الآن بهذه المقدّمة
في التعريف به وبمؤلفه .

المؤلف ، حياته وشيوخه :

أما المؤلف أبو عبد الله محمد ولدُ القاضي عياض فلا نعرف
عنه شيئاً كثيراً ، فترجمته في المصادر التي وقفنا عليها قصيرة ،
نقد ترجم به من أصحاب « الصلّات » ابن الأبار في « التكملة » وابن
برتون في « الذيل » وابن الزبير في « الصلة » وابن عبد الملك في
« الذيل والتكملة » وجميع هؤلاء ذكروه في « الغريب » باعتباره

طارئاً على الأندلس وليس من أهلها ، وترجمته في هذه المصادر تكاد تكون متشابهة في شكلها ومضمونها .

يقول ابن الأبار :

« محمد بن عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى ابن عياض بن محمد بن موسى بن عياض اليحصبي: من أهل سبته، واصلهُ من بَسْطَة ، ومنها انتقلَ أجداده قديماً ، يكنى أبا عبد الله . سمعَ من أبيه القاضي أبي الفضل ، وابن العربي ، أجاز له وغيرهما ، واخذ مُصَنَّفَ النَّسَائِي - قراءة - عن أبي بكر يحيى بن محمد ابن رزق ، ودخلَ الأندلس ، وولي قضاء دائية منها قبلَ السبعين وخمسمائة . وكان حميدَ السَّيرَة ، نزيهاً متواضعاً ، له مُشاركة في الأدب والأخبار ، وولي أيضاً قضاء غرناطة ، وتوفي بها ، - وقيل بسبته - سنة 575 ذكره ابن سُفيان ، وفيه - عن غيره - : وحَدَّث عنه ابنه أبو الفضل عياض بن محمد . وتوفي سنة وفاته أبو الحسن بن يربوع قاضي مالقة - وكان من الفقهاء النبلاء - وأبو مروان بن قاسم الطبيب (1) .

ويقول ابن الزبير :

« محمد بن عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن ابن موسى بن عياض اليحصبي من [أهل سبته] يكنى أبا عبد الله .

روى عن أبيه القاضي الامام أبي الفضل وأبي بكر ابن العربي ودخل الأندلس فقرأ على ابن بشكوال كتاب الصلة وولي قضاء غرناطة ذكره الشيخ في الذيل قال : واخبرني ولده أبو الفضل انه توفي سنة خمسٍ وسبعين وخميسٍ مائة .

(1) التكملة 2 : 677 - 678 ، نشر عزت المطار .

قلتُ ووقفت على جزءٍ ألفه في شيء من أخبار أبيه وحاله في
أخذه وعلمه وما يرجع إلى هذا أوقفني عليه بعضُ حَفَدته بمالقة ،
رَوَى عنه ابنُه أبو الفضل عياض « (1) .

ويقولُ ابنُ عبد الملك المراكشي (2) :

« محمد بن عياض بن موسى اليحصبي ، سبتي أبو عبد الله .
رَوَى عن أبيه أبي الفضل ، وأبوي بكر : ابن رزق وابن العربي
وأبي القاسم ابن بشكوال .

رَوَى عنه ابنُه أبو الفضل . وكان فقيهاً محدثاً مشهور العفاف
والطهارة ، علي الهمة ، متواضعاً ذا حظٍّ من الأدب ومعرفة [التاريخ
والأخبار] (3) .

وتُوفِّي بقرنطة وقيل بسبته عام خمسٍ وسبعين . وهو ابنُ
[. . .] (3) وأربعين عاماً » .

فهذه التراجم تقتصر على نسب المؤلف وأصل أسرته — مما
يُذكر عادة في ترجمة والده — وتسمية بعض شيوخه ، وولايته
القضاء بدانية وقرنطة ، وتحليلته ببعض ما عُرف به من خلق وعلم
وفاته سنة 575 هـ .

وتنفرد ترجمة ابن الزبير بالتنصيص على تأليفه — هذا الذي
ننشره — في سيرة أبيه ، وفي ترجمة ابن عبد الملك ما كان يُعين على
تحديد ولادته — لولا التلف الذي أصاب مخطوط الذيل في موضع
الجُملة التي تحدد سنه يوم وفاته ، ومع ذلك ، وبرغم ذلك المحو ،
فيظل من المهم أن نعرف أنه مات وهو ابنُ نيفٍ وأربعين سنة .

-
- (1) صلة الصلة : مخطوط دار الكتب المصرية (بيمورية) وأشكر الاستاذ
الجيليل السيد محمد الفاسي الذي مكنتني من نقل هذه الترجمة عن نسخته
المصورة .
 - (2) الدليل والتكملة 8 : 121 ، مخطوط خ . ع . الرباط
 - (3) محو بالامل .

فاذا قَدَّرنا انه تُوفى عن ثمان (1) وأربعين سنة تكون ولادته سنة 520 ، ولا تذكر هذه التراجم مكان ولادته وان نصت على انه من أهل سبته ، وإذا رجعنا إلى حياة القاضي عياض فاننا نجد انه كان في التاريخ المذكور قاضياً بسبته .

فأما شيوخُ أبي عبد الله محمد ولد القاضي عياض فلا تعدُّ منهم هذه التراجم إلا أربعة وهم :

- 1 — والده أبو الفضل عياض .
- 2 — ابنُ العربي المعافري — بالاجازة —
- 3 — أبو بكر يحيى بن محمد بن رزق .
- 4 — ابن بشكَّوَال .

ويستفاد من كلام ابن الأبار انه سمع من شيوخ غير هؤلاء ، ونراه هو في مؤلفه — هذا الذي تقدم له — يروي بالاجازة والاذن عن أحمد بن بَقي (2) ويونس بن مُغيث (3) والحافظ السلفي (4) — وهم من شيوخ والده ولعلَّه هو الذي استجازهم له .

وفي رأينا أن والد المؤلف هو شيخُه — في المقام الأول — وصاحبُ الفضل الأكبر في تكوينه العلمي — بصفة مباشرة — ونحن نستندُ في هذا إلى ما يلي :

- 1 (مما يجعلنا نستأنس بهذا التقدير أننا وجدنا الفقيه الحجوي يذكر في ((الفكر السامي)) أن القاضي عياض توفى عن ثمان وأربعين سنة ، وهم وهم أو سهو ، فالذي توفى عن مثل هذه السن هو ولده ، فلعله وقف على التاريخ المذكور — في مصدر لم نقف عليه — في حق الولد فجعله للوالد . انظر : الفكر السامي 4 : 59 .
- 2 (انظر ص : 40 ، 47 ، 59 من هذا الكتاب .
- 3 (انظر ص : 59 .
- 4 (انظر ص : 63 ، 78 .

1 — تتفق جميع المصادر المذكورة على البدء بالقاضي عياض
ونكره في طليعة شيوخ ولده ، بل ان بعض هذه المصادر
— كالإحاطة لابن الخطيب — تقتصر في مَشيخته على والده .

2 — جل مروياته ومسموعاته في كتابه هذا مسندة عن والده .

3 — ربما كان محمد بكر القاضي عياض بل لعله أن يكون ولدَه
الوحيد — إذ أننا لا نعرف للقاضي ولداً غير أبي عبد الله —
— وإن كانت المصادر لا تذكر شيئاً في هذا الصدد —

ومن شأن هذا كله — إذا كان — مع ما عُرف به القاضي من
العاطفة الرقيقة أن يُقوي الضمانة بالوَلد ويؤكد الاستئثار بتربته

واسمى مظهرٍ لذلك — في مثل هذه الحال — أن يتولى
الوالد تثقيف ولده بنفسه وتخريجه على يده ، وقد يشهد لذلك كله
أيضاً اهتمام القاضي عياض — برغم أعبائه المختلفة — بتأليف
كتاب لتدريب صغار المتعلمين ، ونشير هنا إلى « الإعلام ، بحدود
تواعد الإسلام » .

ونحن بعد هذا لم نقف في كلام عياض على ما يشير إلى ولده
ولم نجده في « الغنية » مثلاً يستجيز له الشيوخ — كما هي عادة
بعض العلماء — كما أن ولدَ عياض لم يحدثنا في كتابه هذا عن أي
شيء من ذكرياته مع والده .

والشيخ الثاني — من شيوخ المؤلف — هو الامام أبو بكر ابن
العربي المعافري .

فابن الزبير وابن عبد الملك يذکران — كما رأينا — أنه روى
عنه — من غير تقييد — وابن الأبار يحدد ذلك بأنه يروي عنه
بالإجازة ، ونجد المؤلف يُسند عنه في كتابه هذا بمثل الصيغة

التالية : « أنسا القاضي الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله
المعافري فيما كتبه بخطه لأبي ولي » (1) .

لقد توفي ابن العربي سنة 543 هـ وسنُّ أبي عبد الله محمد
نحو 16 على ما قدرنا آنفاً ، فهي على كلِّ حال سنُّ معقولة للاخذ
والتقّي .

أما الشيخُ الثالث من شيوخ ولد عياض — وهو ابن بشكوال
— فقد نصَّ عليه كلُّ من ابن عبد الملك وابن الزبير ، وعبارة الأخير
أوسع في الدلالة فهو يقول : « ودخل الأندلس فقرأ على ابن بشكوال
كتاب « الصلّة » ، فهذه العبارة واضحة الدلالة في تحديد ما قرأه
ولد القاضي على ابن بشكوال وان كانت لا تحدّد مكان القراءة ولا
زمنها، أما مكان القراءة فقد يكون في قرطبة حيث كان مقرّ هذا الشيخ
الجليل ، وأما زمنها فلا نعرف هل كان خلال تولّيه القضاء بالأندلس
في دانية أولاً قبل سنة 570 هـ ثم بفرناطة ، أم قبل ذلك ، وقد تفيد
عبارة ابن الزبير السابقة أنّ دخول ولد عياض إلى الأندلس — أوّل
مرة — كان من أجل الأخذ ولقاء ابن بشكوال ، ومن الممكن — إيماناً
قويّاً — أن يكون ولد القاضي يتردّد على الأندلس — في فتّرات
مختلفة من حياته وذلك لتفقّد أملاكهم بمدينة مالقة .

كما أن مُرّص اجتماعه بابن بشكوال كانت — فيما نحسب —
متيسّرة ، إذ كان هذا الشيخُ صديقاً للقاضي عياض ومعجباً بذكائه
وعلمه ، ويقتضه وفهمه ، فقد سعى إليه عند قدومه إلى قرطبة
سنة 531 هـ واخذ عنه ووثق صلته به ، وأما ده القاضي فوائده
كثيرة تتعلق بأعلام « صلته » ولا سيما الغُرباء منهم ، وهو
— بحكم الأمانة العلمية — ينسب إليه تلك الفوائد في كتابه المذكور ،
ولم يُفت ابن الأبار في ترجمته لابن بشكوال أن ينصَّ على هذا إذ

(1) انظر ص : 25 ، 65 .

يقول : « وكان أبو الفضل بن عياض وأبو محمد الرُّشاطسي — وناهيك بهما — يكتابه بهما يعثران عليه ويُفيدانه بما يقَع إليهما من أسماء الرجال والرُّواة غرباً وشرقاً » (1) .

واهتمام ولد القاضي عياض بقراءة كتاب « الصِّلة » على مؤلفه يدلُّنا على ولعه بالتاريخ ومشاركته فيه — وهذا شيءٌ نصُّ عليه ابنُ الأَبار وابن عبد الملك .

ومن دلائل ذلك أيضاً نهوضه بكتابة سيرة أبيه وما نلمسه في كتابه « مذاهب الحكام » من إمام بتراجم « ترتيب المدارك » حيثُ نجده يُحيل عليه ، ويمكن أن نفسِّر هذا الاهتمام عنده أيضاً بأنه من بعض ما ورثه عن أبيه مثلما ورث عنه الاهتمام بالفقه والحديث .

والشيخ الأخير من شيوخ مؤلفنا ، هو أبو بكر يحيى بن محمد ابن رزق (2) من أهل المرية « كان — كما يقول ابن الزبير — فقيهاً محدثاً متقناً عارفاً بالمُتُون والأسانيد والرجال ، إماماً في ذلك وبقية من بقايا الجلة من المحدثين » ولد سنة 503 بالمرية ، وروى عن شيوخ عديدين سَرَكدهم ابنُ الزبير ونجد من بينهم أبا الفضل عياض ، ودرس مدة بالمرية ، وكان له مالٌ أنفقهُ على المساكين والصالحين ثم اضطر إلى الخروج من المرية عند سقوطها في يد المسيحيين سنة 542 هـ ونزل سبتة وأسمع بها الحديث وقضى الفترة الأخيرة من حياته بقرية بنيونش من قرى سبتة حيث توفي سنة 560 هـ والمفهومُ أن ولد عياض قرأ عليه في سبتة ، وقد أخذ عنه — كما يقول ابن الأبار — مصنَّف النسائي قراءة ، والمراد بمصنَّف النَّسائي كتاب « السُّنن » للحافظ أحمد بن شعيب النَّسائي ، وهو أحد الصَّحاح المعروفة في الحديث .

(1) التكملة 1 : 306 ، نشر هزت المطار .
(2) ترجمته في الصلة 2 : 136 ، وبنية المنصر : 482 ، وصلة الصلة : 180 ، واختصار الاخبار : 16 .

ومن شيوخ مؤلفنا الذين لم تذكرهم المصادر وذكرهم هو في كتابه « مذاهب الحكام » أبو علي الحسن بن سهل الخُشَنِي (1) ، فقد روى عنه غير مرة في هذا الكتاب (2) ، وهذه إحدى اشاراته إليه : « قال محمد : وأخبرني الفقيه الحافظ أبو علي بن سهل شيخنا وفقه الله » (3) ويُفهم من الدُّعاء أنه كان حياً في وقت تأليف الكتاب المذكور ، وقد نقل ابن الأبار أنه توفى «في حدود الستين وخمسمائة» كان أبو علي هذا يسكنُ سبته وولي بها القضاء والخطبة وحدث عنه جماعةٌ من أهل الأندلس وسبته وفاس ، وهو من أتباع تلاميذ الحافظ الصِّدْفِي ، وقد اختلف فيه مؤلفو « الصّلات » فبعضهم كابن الأبار يعدُّه من الأندلسيين ، وجعله آخرون في الغرباء أي أنه من المغاربة الذين دخلوا الأندلس للدراسة والرواية .

ولايته القضاء :

نسلسل القضاء في أسرة القاضي عياض فقد تعاقب على تولي خُطَّة القضاء أربعة أعلام — فيما نعلم — من هذا البيت السبتي النبیه :

- أولهم القاضي عياض خلال دولة المرابطين كما هو معروف .
- وثانيهم وأدّه أبو عبد الله محمد — موضوع هذه المقدمة — في عهد الموحّدين — .
- وثالثهم عياض (561 — 630 هـ) حفيدُ القاضي ، سمّاه والده باسم جده تيمناً وتفاؤلاً به ، واحياء وذكرى له ، وتشهيرُ المصادر إلى أنه كان — من جهة — معظماً عند الملوك جليل

(1) انظر ترجمته في التكملة 1 : 259 ، والمعجم لابن الأبار : 74 .
(2) مذاهب الحكام : 49 ، 76 .
(3) المصدر نفسه : 76 .

القدر ، وكانَ — من جهة أخرى — موصوفاً ، بجزالة امتحنِ بسببها (1) .

— ورابعهم أبو عبد الله محمد بن عياض بن محمد بن عياض بن عياض بن عياض (584 — 655) قاضي الجماعة في غرناطة في أوائل الدولة النصرية (2) .

وإذا كان توارثَ الخُطط والمناصب تقليداً معمولاً به أحياناً فإنَّ من الحق أن نقرّر هنا أن هؤلاء القضاة من آل عياض كانوا جميعاً — فيما تنطّق به تراجمهم — ممن تتجمل بهم الخُطة علماً وعملاً وفقهاً وسيرةً ، وفي ترجمة قاضي الجماعة أبي عبد الله محمد — حفيد مؤلّف هذا الكتاب — من مواقف الجزالة والتصميم ما يشرف تاريخ القضاء الإسلامي .

والذي يعيننا شأنه منهم — في هذه المقدّمة — هو أبو عبد الله محمد ، فقد ذُكر في ترجمته أنه « استعمل على القضاء بدانية قبل السبعين وخمسائة ثم بفرناطة فحُدث سيرته » (3) ومعنى هذا أن مدة قضاائه كانت في عهد يوسف بن عبد المومن (558 — 580هـ) وأنها كانت بعد مرور أزيد من عشرين سنةً على محنة القاضي عياض والده ، وكان من الجائز أن تسحب هذه المحنة ذيلَ الخمول على عتب القاضي أبي الفضل — والأمثلة في التاريخ عديدة — فهل كان هذا التعمين ضرباً من « ردّ الاعتبار » لآل عياض أم أن فيسه شيئاً من القصد إلى ابعاد الأسرة العياضية عن مركز زعامتها في سبته ، ومهما يكن من شيء فإننا نجد آل عياض ينتقلون في آخر الأمر من سبته ويستقرون بمالقة .

-
- (1) ترجمته في التكملة (رقم 1947) وملة الصلة : 165 ، والدليل والتكملة 8 : 70 (مخطوط) ، والاحاطة (مخطوط) والديباج اللدب : 172
 - (2) ترجمته في صلة الصلة (مخطوط) ، والدليل والتكملة 8 : 121 ، والاحاطة 2 : 165 ، والديباج : 289 .
 - (3) الدليل والتكملة 8 : 121 .

كان أبو عبد الله محمد بن ولي القضاء بدانية في سنن الأريعيين تقريباً وهو يومئذ رب أسرة - فقد ازداد له ولده أبو الفضل عياض سنة 561 هـ .

ولسنا نعلم كم مكث في هذه المدينة ، وأغلب الظن أنه نُقل إلى قضاء غرناطة بعد مدة يسيرة في دانية .

وإذا كان كلام ابن الأبار وابن عبد الملك مفصلاً ودقيقاً في هذه النقطة فإن غيرهما يقتصران إما على دانية وإما على غرناطة . وقد تنبّه إلى هذا المقرئ في ازهار الرياض الذي يقول :

« وقال نجل عياض الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن عياض ، قاضي دانية ، على ما قال ابن خلكان ، وقاضي غرناطة على ما قاله ابن تَنفُذ وغيره ولعله تولّى القضاء فيهما معاً رحمه الله » (1)

ومن الواضح أن المقرئ لم يطلع على كلام ابن الأبار وابن عبد الملك وإلا لما كان لجأ إلى الاجتهاد في التوفيق بين القولين ، أما ابن خلكان فقد عرّض لذكر ولد عياض في اثناء ترجمته لوالده حينما ساق بعض شعر القاضي مروياً عن ولده ، ويبدو - من خلال التحلية والشواهد - أنه كان ينقل عن المُطرب لابن دحية الكلبي - وأغلب الظن أن هذا الحافظ السبتي كان بمدينة دانية عندما كان محمد بن عياض قاضياً بها ، وقد اتصل به وتلمذ لسه وروى عنه طائفة مختارة من شعر القاضي وغيره من « شعراء السبتيين » كابي محمد عبد الله بن هارون وموسى بن عيسى السَّمسار البلغواطي وأبي الحسن علي ابن غالب وأبي بكر بن عطاء الكاتب وأبي العباس أحمد ابن غازي (2) وجميع هؤلاء من شعراء

(1) ازهار الرياض 1 : 24 .

(2) انظر المطرب ، من اشعار أهل المغرب ، من ص 87 الى ص 92 ، ط . مصر .

سبته الذين يرجع الفضل في حفظ أسمائهم وبعض شعرهم إلى ولد
عياض .

وفاته :

إذا كانت المصادر لم تحفظ لنا تاريخ ميلاد ولد عياض فإنها
قد اهتمت بتدوين تاريخ وفاته ، ولكنها تختلف في تاريخ الوفاة
ومكانها ، فمعظمها يجعل تاريخ هذه الوفاة في سنة 575 هـ ونقل
ابن خلّكان في بعض نسخ « وفيات الأعيان » بعد أن ذكر التاريخ
المذكور أن « الصّواب في وفاة ولد عياض سنة اثنين وسبعين » (1)
أي سنة 572 هـ . وفي الديباج المذهب لابن فرّحون أنه « توفي سنة
خمس وتسعين وخمسمائة » (2) وابن فرّحون إنما نقل عن ابن
الزبير ، ولهذا فكلية « وتسعين » محرّفة عن « وسبعين » وهي
من التصحيفات الواقعة في الديباج المطبوع .

أما بالنسبة إلى مكان الوفاة فالقول الأول أنه غرناطة حيث
كان قاضياً ، وحكّت بعض المصادر — بصيغة التمريض — وفاته
بسبته ، ونقل ابن خلّكان — في بعض نسخ الوفيات — عن رضى
الدين الشاطبي أن ولد عياض توفي بدانية (3) .

مؤلفاته :

لم يُعثر أبو عبد الله محمد بن عياض فقد توفي — كما رأينا —
قبل أن يبلغ الخمسين عاماً .

ونحسب أن محنة والده ، التي انتهت بوفاته مغرباً عن بلده ،
كان لها تأثير في مجرى حياته — وإن كنا نجهل مدى هذا التأثير .

(1) وفيات الاميان 3 : 485 (تحقيق د. احسان عباس) .
(2) الديباج : 289 .
(3) انظر : وفيات الاميان 3 : 485 .

وعندي أن وفاته المبكرة هذه — مع اعتبار الأجل — لا تخلو من صلة بعصّة ظلت دفينّة في نفسه من جرّاء ما ألمّ بوالده .

فإذا أضفنا إلى ما ذكر قيامه بأعباء الأسرة ونهوضه بخطّة القضاء ، وعدم التفرّغ الكافي للقراءة ولقاء الشيوخ — لم يَسْمَعْنَا إلا نقدّر فيه هذا الطموح إلى السّير على سنن والده في التأليف والجمع والتقييد ، على أنّ ولدَ القاضي اعتمد — فيما ألف — على تراث والده وما خلفه من أوراق وبطائق في مختلف الموضوعات ، وكلّها أصول مؤلفات كان القاضي رحمه الله ينوي اخراجها فصرفته الشواغل وعاجله الأجل قبل ذلك .

1 — التعريف بالقاضي عياض .

نُسميه التعريف أخذاً مما وردَ في مقدمته ، وإلا فهو خالٍ من الاسم ويُعتبر هذا الكتاب أشهرَ ما ألفه ولدُ عياض . فقد نسبته إليه بعضُ من ترجموا به ونقل عنه كثيرٌ ممن عرف بالقاضي واعتمده المقرئ أساساً لكتابه ازهار الرياض ، ومع ذلك فلم يُكتسب له الانتشار ، ويبدو أن نسخته الأصلية التي وضعها مؤلفه ظلّت حبيسةً عند ولد المؤلف ثم آلت إلى بعض حَفَدته بمالقة ، وهكذا يرى أنه لم يُشير إليها من بين مؤلفي الصّلات في القرن السابع وهم ابنُ الأبار وابنُ مرتون وابنُ عبد الملك وابنُ الزبير إلا الأخير وما كان ليذكرها لولا أن وقّفه عليها بعضُ حَفَدَة المؤلف بمالقة .

وفي القرن السابع أيضاً نرى أبا الحسن علي بن محمد الرّعيني الاشبيلي (592 — 666) ينقل — في برنامج شيوخه — نصّاً من هذا الكتاب دون أن يسمّيه (1) . ونرى مشرقياً ، من أهل هذا القرن أيضاً ، وهو ابن خلّكان يسوقُ في « وفياته » (2) بعضَ شعر

(1) برنامج شيوخ الرّعيني : 137 ، تحقيق إبراهيم شبرح .
(2) الوفيات 3 : 484 ، تحقيق د. احسان عباس .

القاضي مروياً عن ولده محمد ولكني استبعد أن يكون هذا النقل من « التعريف » وأرجح أن يكون من كتاب المطرب لابن دحية .

فإذا كان القرن الثامن نجد كلاً من ابن الخطيب في « الإحاطة » والنباهي في « المرقبة » يشيران إلى الكتاب وينقلان عنه ، فأما ابن الخطيب فقد اعتمد في ترجمة القاضي عياض على كتاب ولده وقرّنه وفي كل فقرة ينقلها عنه يمهد لها بمثل قوله : « من كتاب ولده في مآثره ، وهو كُنْأش نبيل » (1) أو قوله : « قال ولده في تأليفه النبيل » (2) ، وأما النباهي فقد أشار إلى الكتاب إشارة لا تدل على قراءته له أو إلمامه به ، كما أنه وهم في صلة مؤلفه بعياض حيث حسبه حفيده، ونصّ عبارته ما يلي :

« قلتُ : وسكن القاضي أبو الفضل بمالقة مدة ، وتمول بها املاكاً ، وأصله من مدينة بسطة ، ذكر ذلك حفيده في الجزء الذي صنّفه في التعريف به وبتواليفه وبعض أخباره وخُطبه » (3) ونقل المقرئ هذا النص في أزهار الرياض دون أن يصوّب ما فيه من وهم أو ينبّه عليه ويبدو أن الكتاب تُنوّس مده طويلاً إلى أن جاء المقرئ في القرن الحادي عشر فبنى عليه كتابه « أزهار الرياض » . ونقل منه فصلاً بأكملها ، وذكر في عقب أحداها ما نصّه :

« وقد كتبتُه من أصل فيه بعضُ تصحيفٍ وتحريف ، وأثبتته هنا حتى يفتح الله في مقابلته بأصل جيّد يُصحّح منه خَلَّه ، ويشفي عِلَّه ، سهّل الله وجوده بجاه سيّدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم » (4) ولعلّ في هذا الكلام ما يدلّ على ما قلته آنفاً من قلة انتشار الكتاب ، إذ لو كان منتشرأ لما تعذّر على المقرئ أن يعثر على

(1) الإحاطة : 348 ، مخطوط الاسكوريال .

(2) المصدر نفسه .

(3) المرقبة العليا : 101 ، نشر ا. ليفي برونسال .

(4) أزهار الرياض 2 : 111 ، مخطوط خ. ع. الرباط (ك : 229) .

نُسخة ثانية أو أكثر في فاس حيثُ ألف كتابه أو في تلمسان حيثُ كانت
خزانة آل المقرئ العامرة أو في مراكش حاضرة السلطان يومئذ .

وقد يؤكّد هذا أننا إلى اليوم لم نقف إلا على نسخة واحدة من
الكتاب وقّعت إلى الشيخ عبد الحي الكتّاني ، وهي محفوظة بالخزانة
العامّة تحت رقم 553 ك . وهي كالنُسخة التي نقل عنها المقرئ لا
تخلو من بعض تصحيف وتحريف ، ومع ذلك أقدمنا على نشرها
مجتهدين — بقدر الإمكان — في ضبط متنها وتصويب ما فيه من
تصحيف وتحريف وقد عارضناها — في مواطن كثيرة — بنقول
المقرئ من نسخته معتبرين تلك النقول بمثابة نسخة ثانية
وعارضناها — في فصل « من مُنتقى حديثه » بأصول هـ هذه
المُنتقيات — أسانيداً ومتونها — في نسخ الغنية وغيرها من
مؤلفات القاضي عياض .

يذكرُ المؤلف في مقدّمة كتابه السببَ الباعث له على تأليفه
ويشرحُ الخِطّة التي سلكها في وضعه وترتيبه فيقول :

« فأنّ سيّدي الفقيه الأجل ، النبيه الحافظ الأكمل ، الأستاذ
المُقرئ الأحفل — دام توفيقه — سألني أن أعرفه ببعض أخبار
أبي — رحمة الله عليه — ولم يفهمني غرضه من ذلك فاتصد إليه ،
فبادرتُ إجلالاً لقدره ، التزاماً لبرّه إلى جمع فضائل أقتضبتها ،
وفصول انتخبتها ، وأحاديث انتقيتها وأسندتها ، ومُلح اجتلبتها .. »

ونحنُ لا نستطيع أن نعرف من هو هذا « السيد » الذي حلّاه
ولد عياض بما ذكر من حلى دون أن يسمّيه ولكننا نستفيدُ من
النص ظهور الحاجة إلى معرفة أخبار عياض بعد وفاته وتوجُّسه
الراغبين في ذلك إلى اقرب الناس إليه وهو ولده ، وهكذا نرى أن
تأليف هذا الكتاب جاء استجابة لطلب مؤكّد لم يسعَ ولدُ عياض إلا
الوفاءُ به ويبدو من كلامه أن حدود الكتاب أو خِطته بعبارة أخرى
لم تكن واضحة في ذهنه من البداية ، وهو يخصّص الصفحات

الأولى للحديث عن نسب والده ، وسلفه ، ونشأته وصفته وشيوخه ورحلته ، ووظائفه ومحنته . ونراه في هذه الصفحات يتوخى الإيجاز والاختصار على ذكر ما لا بد من ذكره ، فالأحداث الأخيرة في حياة القاضي عياض — ومنها موقفه من الموحدين وثورة أهل سبتة بزعامته — لم تستحق منه إلا سطوراً قليلة كتبت بشيء غير قليل من الحذر والرفق والمجاملة ، ولا شك أن هذه الأحداث كانت تستحق رواية مفصلة ودقيقة ولكن لولد القاضي عذره على كل حال ومن سوء الحظ أن الباب السادس الذي خصصه المقرئ — حسب تبويبه — لهذا الموضوع وأسماه : « روضة الآس » ، وما قابله به الدهر الذي ليس لجرحه من آسٍ » لا وجود له في النسخ الخطية المعروفة من هذا الكتاب ، ولعلَّ المقرئ بوبَّ له في أول الأمر ثم لما لم يجد مادة كافية عند سابقه — ومنهم ولدُ عياض — ترك مكانه فارغاً . ومن دلائل الاختصار الواضح في هذه الصفحات الخاصة بحياة عياض أن المؤلف يشير إلى أنه صدرَ عن القاضي عياض — في أثناء تفريبه — من كلام المنظوم والمنثور في موضوع التنصّل والاستعطاف ما جعلَ عبد المومن يرقُّ له ويعفو عنه ، دون أن يورد شيئاً من هذا « المنظوم والمنثور » ، وبالجملّة فإن فترة « التفريب » في حياة عياض يكتنفها الغموض والاضطراب بسبب التقصير في تدوينها ، على أن المفهوم من إشارة لولد عياض أن القاضي عُرب بمفرده وظلت أسرته بسبته ولذلك فإن ولده يروي القليل من أخباره وأشعاره في هذه الحِقبة عنَّ كان معه (1) .

ومن مظاهر اختصاره أيضاً أنه لم يُشر إلى توقّف والده — وهو في طريقه إلى مراكش — بمدينة فاس ، وهو الوقوف الذي سجّله أبو القاسم ابن الملجوم في برنامجه إذ يقول — حسبما نقل عنه المقرئ — :

(1) انظر : ص 98 .

اجتازَ علينا (يعني بمدينة فاس) القاضي عياض عند انصرافه
من سبته قاصداً إلى الحضرة (يعني مراكش) زائراً لأبي عثية
يوم الاثنين الثامن لرجب سنة ثلاث وأربعين وخمس مئة « (1) .

وقد عني المتأخرون بتعيين الدار التي نزل بها عياض بفاس
وهي دار ابن الغرديس بزقفة حجامة التي ما تزال معروفة الى
الآن (2) .

وبعد هذا نجد العنوان الآتي : « من منتقى حديثه » وقد ساق فيه
المؤلف طائفة كبيرة من الأحاديث والآثار والأخبار التي يرويها محمد
بأسانيدها عن والده ، وقد شغلت هذه المنتقيات الحيز الأكبر في
الكتاب وكادت أن تخرج به من طبيعة السير والتراجم إلى طبيعة
المسانيد والمعاجم ، وكأني بالمؤلف قصد من ورائها إلى إعطاء
صورة شاملة عن « الثقافة الحديثية » عند القاضي عياض إذا لم يكن
قد فعل ذلك استجابة لمن اقترح عليه تأليف الكتاب ، وينبغي أن لا
نغفل هنا عن أن الأسانيد كانت تعتبر يومئذ جزءاً لا يتجزأ من ثقافة
المرجم به ، كما ينبغي أيضاً أن لا نغفل عن الوظيفة التهذيبية في
أمثال هذه السير .

وقد اشتملت هذه المنتقيات على أخبار أدبية ومرويات شعرية
توجد في الأمهات الأدبية ولكنها هنا بأسانيد المتصلة ، وفيها
أخبار مغربية وأندلسية ذات فوائد لا بأس بها وبعضها لا يوجد في
مصادر أخرى .

ومن المنتقيات يخرج المؤلف إلى عنوان : « من خطبه »
حيث يورد تحت هذا العنوان خطبتين للقاضي تعتبران من قصر

(1) ازهار الرياض 1 : 24 ، ط . القاهرة .
(2) المصدر نفسه ، وكتاب ذكر مشاهير أعيان فاس في القديم . تحقيق وتعليق :
عبد القادر زمامة ، مجلة البحث العلمي - السنة الثانية - العدد الرابع
والخامس ، ص : 103 .

خطبه وقد اقتصرت عليهما مخافة التطويل كما يقول مَحِيلاً على المجلد المدون في خطب والده .

وفي عنوان « ومن ترسيه » يكتفي بنماذج قليلة « مخافة التطويل والإسهاب » كما يقول أيضاً ويذكر في آخر العنوان عزمه على إخراج ديوانين : أحدهما يشتمل على رسائل القاضي وثانيهما يشتمل على رسائل الكتاب اليه .

أما عنوان « ومن شقره » فيسوق فيه ما شاء له اختياره هنا مما قاله عياض أو قيل فيه ، ويذكر أنه يروم جمع ما ينسب إليه في ديوان يشتمل عليه كما ينص على أنه جمع ما قيل فيه في ديوان اشتمل على نحو خمسة آلاف بيت .

ويعتبر عنوان : « نُذ من أخباره » بعده ، من اطرف ما في الكتاب ، ففيه طائفة طيبة من الأخبار التي تنفع كثيراً في تحليل شخصية القاضي عياض .

وفي عنوان « تسمية تواليه رحمة الله عليه » يسرد مؤلفاته باختصار محدداً أجزاءها أو أسفارها حسب الاصطلاح المعروف يومئذ وقد قسمها إلى قسمين : قسم أكمله في حياته وقُرئ عليه ، وقسم تركه في مبيضاته ويلاحظ ان قائمة تأليف القاضي عياض زادت فيما بعد على ما ذكره ولده هنا (1) .

أما العنوان الأخير في الكتاب فهو « تسمية شيوخه رحمة الله على الجميع » وهو عبارة عن تجريد وترتيب لشيوخ القاضي الذين عرف بهم في معجم شيوخه المعروف بالعنية .

ذلك عرض سريع لمحتوى الكتاب ، وبرغم ما لاحظناه من طابع الاختصار والارتجال في بعض فصوله فقد كان — كما قدمنا —

(1) انظر مقدمة الاستاذ محمد بن تاويت الطنجي للجزء الاول من ترتيب المدارك .

وما يزال أساساً في معرفة القاضي عياض ولهذا رأينا أنه جدير
بالنشر .

2 - مذاهب الحكام في نوازل الأحكام

هذا هو المؤلف الثاني الذي وصل إلينا - لحسن الحظ - من
مؤلفات أبي عبد الله محمد بن عياض ، وهو مؤلف قيم في موضوعه
وطريف في بابه ، ولعله أن يكون أقدم ما ألفه المغاربة - أو أقدم ما
وصل إلينا مما ألفوه - في موضوع النوازل ، فقد سبق فقهاء
القيروان والأندلس إلى التأليف في هذا الموضوع ، ومن أقدم ما ألف
في ذلك « نوازل القرويين » - أي أهل القيروان - في إفريقية ،
ونوازل ابن رشد الجد وأبي الإصمغ عيسى بن سهل وابن الحاج
القرطبي وغيرهم في الأندلس . أما في المغرب الأقصى فيعتبر هذا
المجموع الذي بدأه القاضي عياض ورثبه وأكملهُ ولده من بعده
أول ما ألف في هذا الشأن - فيما نعرف - . وغير خاف أن كتب
النوازل هذه تُعدّ من مصادر التاريخ المغربي العام وأنها تقدّم فائدة
كبيرة ومادة غزيرة للباحث عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في
تاريخ المغرب ، وهذا علاوة - بطبيعة الحال على وظيفتها الفقهية
وطبيعتها القانونية ، وأصل الكتاب بطائق كان القاضي يجمعها تحت
عنوان « أجوبة القرطبيين » يقول ولده - وهو يعدّد مؤلفاته - :
« وكتاب أجوبة القرطبيين ، رأيت هذه الترجمة بخطه - رضى الله
عنه - ولم أجد لها عنده مبيضة ، غير أنني وجدتها في بطائق ،
فجمعتها مع أجوبة غيرهم وأجوبته (1) مما نزل في أيام قضاائه من
نوازل الأحكام في سفر (2) » .

(1) لم يتنبه ابن الخطيب والمقري الى ان هذه الجملة معطوفة على ما قبلها
وأعتبرها كلاما مستأنفا ، ومن ثم عداها كتابا مستقلا .
(2) انظر : ص 118 .

ويقول في مقدمة « مذاهب الحكماء » موضحاً أصل هذه النوازل
 مبيناً الظروف التي حررت فيها : « أما بعد ، رزقنا الله وإياك من
 عمل ما يقربنا إليه ، ومن الشكر ما يوجب دوام نعمائه والمزيد
 لديه (1) ، فان أبي تَدَسَّس الله روحه ونور ضريحه ، لما طال في خُطَّةٍ
 لقضاءِ دوامه وساعده لياليه وإيامه ، نزلت إليه من الأفضية
 وازل تحار فيها الأذهان والأنهام ، ويبعد مأخذها من طرق القضايا
 الأحكام ، فيحكّم فيها بما يتّجه عنده ، ويبدّل في ذلك استطاعته
 جهده فيخالفه من يروم به اللّحاق ، ويحاول الرّكض معه في ميدان
 لسباق ، هيهات ! ليس كلُّ من قرأ درى ولا كلُّ من همز أجرى ،
 يريد انتصاراً لما ذهب إليه ، واستنصاراً فيما يعتدُّ من المذاهب
 عليه ، فيخاطبُ في ذلك من شُهر من الفقهاء علمه ، ووثق في نوازل
 لأحكام فهمه . ثم يذكر بعد هذا انه الفى بعد موت والده سُؤالاته
 على تلك النوازل والأجوبة على اسئلة سُئل عنها فاتخذ من ذلك
 ثله اساساً لهذا الكتاب الذي يقول فيه : « وجعلت كتابي هذا ديواناً
 يشتمل على جميعها وترجمته « بمذاهب الحكماء » في نوازل الأحكام »
 وربما ذيلت بعض تلك النوازل بما تقدّم فيها أو في نوعها للقرويين
 والأندلسيين وغيرهم . والله يَعِضُّم بِمَنَّةٍ .

تتألف النسخة الوحيدة التي وصلت إلينا من هذا الكتاب
 والمحفوظة بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم 4042 من 78 ورقة
 وهي منتسخة سنة 1081 هـ وقد تخلّلتها بياضات في مواضع عديدة
 وخطها ليس بالجيد ، وفيها كثير من اللّحن والتحرّيف ومع ذلك
 فالإفادة منها ممكنة .

يشتمل الكتاب على نوازل في الأبواب التالية :

الأفضية ، الشّهادات ، الدّعاوي والأيمان ، الحُدود ،
 الجنائيات ، نفي الضّرر ، المياه ، الغائب ، المريض ، السّفه ،

(1) في الاصل : اليه .

المِديان المُفلس ، السَّمسار ، العَصَب ، الاستحقاق ، الوصايا ،
الأجباس ، الصدقات ، الهبات ، النحلة، المُتعة ، العُمري ، الإسكان ،
النفقة ، الوديعة ، الرّهون ، الحملة، الوكالات ، المزارعة ، الشركة
القِسْمة ، الشُّفعة ، الصلح ، الاسترعاء ، الاكزية ، البيوع ،
القيام بالعييب ، الصّرف ، العتق ، المدبرّ ، أمهات الأولاد، النكاح ،
العِدّة ، الطلاق ، الأيمان بالطلاق ، الخُلع ، اللّمان ، الجنائز ،
كتاب الصلاة .

وفي هذه الأبواب المذكورة نجد فتاوي وأجوبة للقاضي عياض
وابن رُشد الجَد وابن سَهْل وأبي عبد الله محمد بن الحاج
القُرطبي وأحمد بن نصر الدّاودي وابن أبي زيد القيرواني وأبي
الحسن القايّسي أما مصادر المؤلف فيها فهي أوراق والده وكتبه
الفقهية ولا سيما « التّنبيهات » ونوازل ابن رشد ونوازل ابن سَهْل
وأجوبة ابن الحاج القُرطبي ونوازل القرويين والحاكمة لابن العربي
المعافري وغيرها .

وفي الكتاب فوائد تاريخية عامة لإبأس بها ، بعضها يشير إلى
ما كان بين سبّته وبين غيرها من المدن المغربية من صلات تجارية
بحرية في عصر المرابطين كهذه النّازلة التي تصوّر حركة وسُق
الحبوب وتصديرها من مرسى مازيغَن (الجديدة حالياً) إلى سبّته .
وبعضها الآخر يتعلّق بخط سبّته وقرية بليونش في عهد المرابطين ،
وقد رأينا أن تُثبت نماذج من ذلك كملاحق في آخر هذا الكتاب .

ويمثّل الكتاب كذلك الثقافة الفقهية لولد عياض لأنه كثيراً ما
يُلخّص الأناويل الواردة في كل مسألة ويرجّح ويعقّب بمثل قوله :
قال محمد ... وكتاب « مذاهب الحكام » استعمله المشتغلون بالقضاء
والفتيا ، ونقل عنه مؤلفو كتب النوازل والفتاوي ، وممّن نقل عنه
ابن هلال في نوازله (1) وغيره .

(1) نوازل ابن هلال في مواضع متعددة . انظر على سبيل المثال : ملزمة 31 ، ص 5 ، ط . فاس .

3 - ديوان رسائل القاضي عياض .

أشار محمد في أثناء حديثه عن رسائل والده إلى عزمه على جمع هذه الرسائل فقال : « واني لأروم جمع ترسيلاه في ديوان يشتمل من كلامه على العجب العجاب ، الذي اعترف له بالسبق فيه زعماء الأدباء والكتاب » (1) .

4 - رسائل الكتاب إلى القاضي عياض .

ذكر في موضع آخر أنه يروم أن يجمع في ديوان مستقل الرسائل التي خوطب بها والده من قبل أعلام زمانه من علماء وأدباء (2) .

5 - شعر القاضي عياض .

أثبت في « التعريف » نماذج من شعر القاضي عياض ، وذكر أنه كان كثير الشعر في شببته ولكنه لم يجد منه بخطه إلا يسيراً ، لأن القاضي لم يكن يدون شعره ولم يكن يرى أن يؤثر عنه ثم قال « واني لأروم جمع ما اجتمع لي من نظم ينسب إليه في ديوان يشتمل عليه » (3) .

6 - ما قيل من شعر في القاضي عياض .

كان القاضي عياض - كبعض القضاة والفقهاء في عصر المرابطين - مقصوداً وممدحاً من كثير من شعراء عصره ، وقد جمع محمد ما قيل في والده من شعر ، وهو - فيما يقول - كثير لا يدخل تحت حد ، ولا ينضم إلى حصر ولا عدد - في ديوان اشتمل على نحو خمسة آلاف بيت (4) .

ونحن لا نعرف شيئاً عن هذه المؤلفات الأخيرة وتدل عناوينها على مدى اهتمام ولد القاضي بجمع تراث والده وحرصه على تدوينه ، فرحمه الله وأثابه ، ومنه عز وجل نسال التوفيق .

-
- (1) انظر : ص 95 .
 - (2) انظر : ص 96 .
 - (3) انظر : ص 101 .
 - (4) انظر : ص 104 .